

الملخص التنفيذي

يتناول هذا التقرير التجميعي وصف وتحليل الأعمال التي قادها منظمو حوارات قمة النظم الغذائية على المستوى الوطني في الفترة التي تلت مباشرة انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية التي عقدت في 23-24 سبتمبر 2021. هذا هو التقرير التجميعي الرابع المرتبط بحوارات الدول الأعضاء حول قمة النظم الغذائية. [التقرير التجميعي 1](#) تم نشره في مايو 2021 وتناول بدء عمليات حوارات الدول الأعضاء. [التقرير التجميعي 2](#) تم نشره في يوليو 2021 ولخص التقدم المحرز مسبقاً في تحضيرات ما قبل القمة في روما. [التقرير التجميعي 3](#) تم نشره في سبتمبر 2021 ولخص التقدم المحرز قبل القمة.

يغطي هذا التقرير التجميعي الفترة الممتدة من قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية في سبتمبر 2021 حتى مارس 2022. تميزت هذه الفترة بنشاط الدول الأعضاء في تطوير وإثبات وإقرار وبدء تنفيذ مساراتها الوطنية نحو بناء نظم غذائية عادلة ومستدامة بحلول عام 2030.

يشتمل هذا التقرير التجميعي على الأقسام التالية.

مقدمة – يتضمن هذا القسم نظرة عامة على مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية ومكان الحوارات في هذا السياق. وهو يسرد مجالات العمل الخمسة التي وضعها الأمين العام. وهو يصف مصادر البيانات المستخدمة لبناء هذا التقرير التجميعي ويتضمن شرحاً تفصيلياً للحوارات التي عقدت منذ تاريخ الإغلاق لتقديم نماذج الملاحظات الرسمية الخاصة بالتقرير التجميعي السابق.

1. مسارات العمل - طريق نحو المستقبل – يتناول هذا القسم وصف خصائص مستندات المسارات. ويعرض معظمها رؤية لمستقبل النظم الغذائية ويحدد الموضوعات ذات الأولوية في إحداث التحول في النظم الغذائية. يشتمل الكثير منها على خطط عمل بها إجراءات تنفيذية محددة وأنشطة لكل موضوع وتشير إلى الترتيبات الخاصة بالعمل عبر القطاعات ومع العديد من أصحاب المصلحة.

يحتوي هذا القسم أيضاً على تحليل لوثائق المسار الوطني لإبراز مجموعة القضايا المواضيعية التي تمت تغطيتها. يستخدم هذا التحليل مجالات العمل الواردة في بيان الأمين العام للأمم المتحدة في قمة النظم الغذائية كإطار تحليلي. يكشف هذا التحليل عن الموضوعات التي تمثل أولويات للعمل ضمن المسارات الوطنية والوسائل المقترحة التي سيتم من خلالها تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية.

تتضمن معظم المسارات أولويات مستمدة من عدة مجالات عمل. الموضوعات الأكثر تحديداً على أنها ذات أولوية هي التحول إلى نظم غذائية صحية، والقضاء على الجوع، والنمو المستدام في الإنتاجية، ومرونة النظام الغذائي في مواجهة تغير المناخ والكوارث. تشير معظم المسارات إلى وسائل محددة للتنفيذ. أكثر هذه الوسائل ذكراً هي أ) تكييف السياسات واللوائح، ب) الاستثمار في الابتكار والمعرفة، ج) تعزيز قدرات الموارد البشرية، د) حشد التمويلات والاستثمارات، هـ) الوصول إلى بيانات أفضل، و) تجارة الأغذية عبر الحدود. وتشمل الوسائل الأخرى التي تم تحديدها ز) تحسين البنية التحتية، ح) بناء الشراكات، 1) المعلومات، ي) تحسين إدارة النظام الغذائي، ك) رقمنة النظم الغذائية، و) التأكيد على حقوق الإنسان. يتم استكشاف مجموعات من الموضوعات ووسائل التنفيذ المصنفة حسب المناطق. يتضمن القسم أيضاً لمحة موجزة عن البيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو الحكومات في قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية فيما يتعلق بأولوياتهم المعلنة وحواراتهم ومساراتهم.

2. الإجراءات الجارية قيد التنفيذ - يصف هذا القسم الطرق التي يتم بها استخدام المسارات لتوجيه الأعمال وإبرازها بشكل مستنير داخل البلدان المختلفة (في بيئات متعددة). إنه يحدد الأنشطة التي يتم تنفيذها، ويحدد هذه الإجراءات قدر الإمكان، ويضرب أمثلة على كيفية وضوح هذه الأنشطة في الممارسة العملية.

- وهو على وجه الخصوص، يستكشف كيفية استخدام المسارات عند إشراك صانعي القرار في النظم الغذائية:
- أفاد 75٪ من الفرق المجتمعة أن تلك المسارات مرتبطة بالعمليات السياسية وتستخدم ضمنها
- أفاد 70٪ أنه يتم دمج رؤى وأولويات المسارات في السياسات والاستراتيجيات الوطنية
- يجري تطوير الأهداف الرئيسية للمراجعة وآلياتها.
- أفاد أكثر من نصف فرق تنظيم الحوارات إلى وجود عمل أكثر منهجية عبر القطاعات.
- بدأت تنبثق أنماط جديدة من حوكمة النظم الغذائية.
- يجري تطوير خطط واستراتيجيات الاستثمار من أجل تحقيق التعاون الفني والتجاري والمالي طويل الأجل.
- يستكشف هذا القسم أيضاً كيفية استخدام تلك المسارات لتوجيه إحداث التحولات في النظم الغذائية ضمن بيئات مختلفة وعلى مستويات متعددة:
- تم تطوير المسارات على المستوى دون الوطني في 26 دولة على الأقل.
- تشجع تلك المسارات التعاون بين الدول بشأن الأولويات المحددة داخل المناطق الجغرافية الفرعية.

- تُستخدم تلك المسارات لدمج تحول النظم الغذائية مع القضايا الرئيسية الأخرى بما في ذلك التعافي من جائحة الكوفيد 19، وتخفيف آثار المناخ، والتكيف والمرونة، وتعزيز التنوع البيولوجي، والرقمنة، والتعليم، والتوظيف، والطاقة، والهجرة، والحماية الاجتماعية، والحصول على المياه. يحظى هذا بمزيد من الاهتمام لا سيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي COP15، ومؤتمر المناخ COP 27 وقمة تحوّل التعليم المخطط لها في سبتمبر 2022.
- يصبح إحداث التحوّل في النظم الغذائية أولوية جديدة لأطر التعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- بالإضافة إلى ذلك، يتناول القسم كيف تساعد الحوارات والمسارات في إشراك دوائر أصحاب المصلحة المتسعة:
- في ما لا يقل عن 42% من البلدان، يتم الاستعانة بتلك المسارات كوثائق مستدامة التحديث تتم مراجعتها وتجديد محتواها عند استخدامها.
- 45% من منظمي الاجتماعات يخططون لمواصلة إجراء الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين الساعين إلى إشراك المجتمعات التي يصعب الوصول إليها والتي غالبًا ما يتم تركها خلف الركب، وخاصة المنتجين الصغار والعمال الزراعيين والشعوب الأصلية والنساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن كل من الخبراء متعددي التخصصات في النظم التقليدية والحديثة.
- تعتمد العديد من المسارات على البحث والتطوير متعدد التخصصات بل وتسهم في ذلك.
- يصف العديد من منظمي الاجتماعات أيضاً كيفية استخدام تلك المسارات لتشجيع النقاش الجماهيري العام حول إحداث التحول في النظم الغذائية كجزء من خطاب أوسع حول أهداف التنمية المستدامة.

3. ضرورة الحفاظ على الزخم الدائر وإجراءات الدعم – يحدد هذا القسم الاحتياجات الملحة من الموارد المالية والبشرية للحفاظ على الزخم الدائر، ويبرز ضرورة الوضوح بشأن تشكيل ملامح عمليات ما بعد القمة، ويصف الحاجة إلى فرص التواصل بين الأقران و نظام الاتصال الشامل للدعم، ويشير إلى الحاجة إلى توفير تمويل خارجي طويل الأجل.

- **تعليقات واستنتاجات ختامية** – تتمثل الرسائل الرئيسية المنبثقة من هذا التقرير التجميعي فيما يلي:
- لقد تجاوز حجم واتساع نطاق برنامج حوارات قمة النظم الغذائية كل التوقعات.
- تتعامل المسارات الوطنية مع النظم الغذائية من زاوية واسعة، مع وجود روابط لجميع أهداف التنمية المستدامة وتؤكد على العمل عبر القطاعات، والنهج متعددة التخصصات، ومشاركة القطاعات المتعددة، والحاجة إلى العمل على جميع المستويات ذات الصلة بما في ذلك المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية.
- حافظت خدمة دعم الحوارات على التواصل مع أكثر من 130 من أصل 148 عضواً وطنياً منذ انعقاد القمة.
- تُستخدم تلك المسارات الآن لتوجيه إحداث التحوّل في النظم الغذائية على مستويات الدول والمستويات الإقليمية على حد سواء.
- هناك احتياجات ملحة يجب تلبيتها إذا أردنا الحفاظ على الزخم الدائر لإحداث التحول في النظم الغذائية:
 - هناك حاجة ماسة إلى توفير التمويل لدعم عملية التحول في 36 دولة على الأقل؛
 - من الضروري توضيح شكل وإيقاع أعمال متابعة قمة النظم الغذائية لتوجيه الأعمال على المستويين القطري والإقليمي
 - يحرص منظمو الحوارات على التواصل فيما بينهم وعلى دراسة تحالفات الأعمال المختلفة وربما الانضمام إليها.
 - هناك حاجة ملحة لحشد تمويل طويل الأجل من أجل دعم تحولات النظم الغذائية.